

تقرير

اخترع «بدل النقل» في عام 1995 للهروب من تصحيح الأجور بنسبة ارتفاع غلاء المعيشة ومراكمة المزيد من الأرباح على حساب العمال والمستخدمين. وقد أقر وزير الاقتصاد والتجارة، نقولا نحاس، في جلسة سابقة لمجلس الوزراء بأنه شارك في تصميم هذا البدل ليكون خارج الأجر، ما يسمح بعدم تسديده لأصحابه... بمعنى آخر، كان بدل النقل: خديعة

هذه هي قصة بدل النقل

قرار تصحيح الأجور الأخير لا يزيد الكلفة إلا 10% فقط لا غير

محمد زبيب

تصحيح الأجور بالصيغة التي قررها مجلس الوزراء لا يزيد الكلفة الإجمالية على كل المؤسسات إلا بنسبة 10%، وفقاً للدراسات التي استند إليها وزير العمل شربل نحاس، لطرح مشروعه وتبريره... والكلفة هنا بمفهومها الواسع، أي زيادة الأجر وضمنه ما كان يُسمى بدل النقل والاشترابات المختلفة وكلفة تكوين المؤونات لتعويضات نهاية الخدمة. المفارقة لا تكمن فقط في أن زيادة الكلفة بهذه النسبة «المعقولة» لا تستدعي كل هذا الانفعال الذي يطبع سلوك من يدعون تمثيل مصالح مؤسسات

الإنتاج، بل تكمن أيضاً في أن هؤلاء الذين يحاولون اليوم إيهام الناس بأنهم على وشك تحمّل خسارة وقف أعمالهم احتجاجاً على «القرار الجائر»، سبق أن تبوّأوا وأيدوا واقتروا قراراتين سابقتين يرتبان زيادة في الكلفة بنسبة 14,5% و14,7% على التوالي (راجع تقرير «الأخبار» تحت عنوان «تصحيح الأجور: ماذا خسر الأجراء وماذا ربح أصحاب العمل؟») www.al-27670/akhbar.com/node أثناء انعقاد الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء اتفاقاً مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن والأمين العام سعد الدين حميدي صقر يرفع الحد الأدنى للأجور

في الواقع هم «مهتاجون» اليوم بسبب تجزؤ «نصف» مجلس الوزراء على تحدي إرادتهم واتخاذ قرار ينطوي على تصحيح لـ «واحد» من الأوضاع الشاذة في مجال «الأجور»، بمعنى أنهم يعترضون على خطوة إلغاء «بدعة» بدل النقل وإعادةه إلى نصابه الطبيعي كجزء «عضوي» من الأجر، وليس الاعتراض على التصحيح كنسبة أو كقيمة، فهم منذ البداية لم يمانعوا زيادة الأجور بين 200 ألف و300 ألف ليرة، وإن كان «بازارهم المفتوح» يريد الاستمرار في مخالفة القانون والتحليل على الأجراء واستعمال الأساليب الملتوية لسلبهم المزيد من الحقوق. وانطلاقاً من هذه «الواقعة» الثابتة غير القابلة للإنكار في ضوء تواقيعهم على الاتفاق الأخير المذكور، لا يعود مفهوماً أبداً «الصراخ» الجاري عن خراب الاقتصاد ودماره وصرف العمال وإفقال المصانع والمؤسسات وتسليم المفاتيح لشربل نحاس، إلا إذا كان «الفجور» يُعد مبرراً كافياً. لا يجد الخبراء الاقتصاديون الجذبيون (انظر تقرير حسن شقراني تحت عنوان «صدمة إيجابية يستطيع الاقتصاد التكيف معها» http://www.al-akhbar.com/node/28304) أي مؤشّر يستدعي حملة «التخويف» التي تمارسها جماعة «البرنسس»، حتى مروان إسكندر، المحسوب عليهم، رأى أن القرار الأخير «حكيم»، وهو في الاتجاه الصحيح». ويرأيه، يمكن «الاقتصاد أن يستوعب هذا التصحيح»، مذكراً بـ «أن المصانع تشكو ارتفاع كلفة الكهرباء والطاقة والأراضي... وما حفّر

60

في المئة

دخل الفرد بالأسعار الثابتة ما زال اليوم أدنى بنحو 60% من مستواه سنة 1973، وتبين المؤشرات أن انخفاض قيمة الأجر الوسطي أدى إلى انخفاض دراماتيكي للقدرات الشرائية لأكثرية اللبنانيين المقيمين، وهو ما شكّل عامل طرد للعمالة الماهرة إلى خارج لبنان.

وقاحة لا توصف

ردد ممثلون عن هيئات أصحاب العمل شاركوا في مناقشات لجنة المؤشّر، بوقاحة لا توصف، أن نصف الأجراء لديهم غير مصرّح عنهم للضمان ونصف المصرّح عنهم لا يُصرّح إلا عن نصف أجورهم، وبالتالي اعتبروا أي «إغراء» أو «دعم» يتعلّق باشتراكات الضمان «هدية من كيسنا... في حين أن بدل النقل هو هدية من كيس العمال». لذلك، طالبوا باستمرار في غض الطرف عن بدل النقل وإبقاء الحد الأدنى الاسمي منخفضاً لكي يحافظوا على قدرتهم باستخدام عمالة رخيصة وتحقيق أرباح كبيرة.



أعمال الصناعيين خلال الفترة الأخيرة هو القروض المدعومة من مصرف لبنان، أي إنهم مدعومون من الدولة، كالعادة، وبالتالي فإن تصحيح الأجور ووضعها القانوني ليس هو مصدر العلة أبداً. فماذا يريدون هؤلاء إذا كانت الوقائع تدحض كل خطابهم «الأرعن»؟ في الشكل يُلاحظ أن «التصعيد» يمارسه طرفان: المرابون والريعون والفاقدون الذين يتحدثون باسم المنتجين، وهم أصل البلاء الذي يصيب من يدعون تمثيلهم... وأزلام بعض القوى السياسية - المذهبية - الطبقة التي راكم «عزبواها» ثروات طائلة من جزاء السطو على الدولة وحقوق المواطنين وأملاتهم وأمورهم العامة والخاصة من الأملاك العامة البحرية والنهرية إلى «سولديير»، مروراً بـ «تيكو تالك» التي أحيط رئيس مجلس النواب علماً منذ عام 2010 بسرقة 5 مليارات ليرة من أموال الخزينة العامة عبرها، من دون أن يحزّك ساكناً حتى الآن!

تقرير

مجموعات شبابية تتحدّى هيئات أصحاب العمل

رداً على تهويل الهيئات الاقتصادية بتصعيد تحركاتهم رفضاً لقرار تصحيح الأجور، قرّرت مجموعات شبابية تولّي مهمّة النقابات العمالية «الغائبة» بالتصدّي لها بتحركات مضادة، فيما علّق الاتحاد العمالي العام إضراب 27 الجاري

فيما قرّر المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام تعليق الاضراب الذي كان مقرراً الثلاثاء المقبل من دون ربط خطوته بصور مراسيم تصحيح الأجور، أعلنت مجموعة من القوى الشبابية والعمالية والنقابية أنها ستتصدّى للحملة التهويلية التي تقوم بها الهيئات الاقتصادية بهدف إسقاط قرار الحكومة الأخير لتصحيح الأجور، مشيرة إلى

المكسب الذي تجنّدت القوى والفعاليات الاقتصادية المعادية للمطالب العمالية لإجهاضه». رأت جبهة التحرر العمالي أنه يجب على وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس التشدد في مراقبة الأسعار. أما «المؤتمر الشعبي اللبناني»، فقد استغرب «الضجة التي تثيرها الهيئات الاقتصادية بعد قرار الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور».

إلى ذلك، أصدر قطاع النقابات العمالية في تيار المستقبل بياناً يتحدث عن مسرحية مضحكة ومبكية «تتحول بانقلاب المنقلبين الى لعبة كرة مضرب تتقاذف المشاريع والمراسيم المعنية بتصحيح الاجور دون رادع او التفات الى مصالح الناس». على صعيد الهيئات الاقتصادية، كان الوزير السابق عدنان القصار قد زار رئيس كتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، وأبلغه رفض قرار مجلس الوزراء بتصحيح الاجور «لأنه يلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الوطني» (الأخبار، وطنية)

الاتفاق بالإجماع على إقرار التوصية رغم أنه كان هناك اقتراح ثان يطالب بعدم تعليق الاضراب بل تركه نافذاً في انتظار صدور المراسيم، لكن رئيس الاتحاد غسان غصن طلب أن ينفذ الأمر إفساحاً في المجال أمام الجميع، وإلا فإن هذا الضغط ينصبّ على مجلس الشورى، فيما الحكومة أخذت القرار الذي نؤيده».

على أي حال، فإن بيان الاتحاد بعد انعقاد المجلس التنفيذي، وصف قرار مجلس الوزراء الأخير بأنه «تعديل بنيوي في تركيبة الأجر لحماية الأجور»، مطالباً باستكمال جلسات مجلس الوزراء اللاحقة لضّم كافة روافد الأجور ولواحقها إلى أساس الراتب». في السياق نفسه، طالب المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، وزارة العمل، بالتصدي للتهديدات بصرف العمال. وفيما دعا اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في البقاع، عمال لبنان إلى «التوحد من أجل الدفاع عن هذا

مرة منذ زمن بعيد يأتي مرسوم الأجور ليكون إلى جانب العمال والمستخدمين وليس إلى جانب أرباب العمل». ويؤكد الاتحاد أنه سيكون إلى جانب «قوى شبابية وعمالية ونقابية كثيرة في الشارع ضد محاولات الإجهاض، وضد تحركات الهيئات الاقتصادية، ولن تكون مقرّات ومكاتب هذه الهيئات بمنأى عن اعتصامات شعبية، وسترى الهيئات الشباب والعمال يدافعون عن مكتسباتهم ويتصدّون لهم أمام مقر جمعية المصارف وغرفة الصناعة والتجارة وجمعية الصناعيين وجمعيات التجار في بيروت والمناطق والهيئات الأخرى التي تمثل أرباب العمل وتهذّد الناس اليوم بالإفقال والصرف والعصيان».

أما الاتحاد العمالي العام، فقد اجتمع أمس «بصورة شكلية إلى حدّ ما»، على حدّ وصف أحد النقابيين، وذلك «بهدف مناقشة توصية هيئة المكتب التي رأت أنه يجب تعليق الإضراب إلى حين صدور مرسوم تصحيح الأجور». يقول المشاركون في المجلس التنفيذي، إنه تم